السيدة الأستاذة/ رئيس قطاع الإفصاح

البورصة المصرية

تحية طيبة وبعد

بالإشارة إلى إجتماع الجمعية العامة العادية للشركة "كيما" والمقرر إنعقادها يوم الخميس الموافق ٢٠١٩/٣/٢٨ الساعة الثالثة عصرا بمقر نادى العاملين بالشركة الشرقية "إيسترن كومبانى " ـ شارع خاتم المرسلين ـ العمرانية ـ الجيزة (بجوار قاعة سيد درويش) وذلك للنظر فى إعتماد الموازنة التقديرية للشركة عن العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩.

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم طيه تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن الموازنة التقديرية للشركة (كيما) عن العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ ورد الشركة عليه .

رجاء التكرم بالإحاطة والتنبيه بالإستلام ،،،

"وتفضلوا بقبول فائق الإحترام"

مدير علاقات المستثمرين

محاسب/ جمال سيد محمد حواش محاسب/ ماهر فتحى العبد سليمان

تحريرا فى ٢٠١٩/٣/٢٧

الجهاز المركزى للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية
رقم الصادر ١٢٠ المرفقات
التاريخ ٢٦/ ٢/ ٢٠١٩ التوقيع عادل

الجهاز المركزى للمحاسبات

إدارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

السيد المهندس / رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

شركة الصناعات الكيماوية المصرية " كيما "

تحية طيبة وبعد ،،،

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم تقرير على الموازنة التخطيطية المعدلة للشركة للعام المالى ٢٠١٩/ ٢٠٢٠

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه بإتخاذ اللازم .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ،،،

تحرير فى : ٢٠١٩/٣/٢٦

فوزية

وكيل الوزارة
القائم بأعمال مدير الإدارة
د/ أيمن عبد العاطى
٢٠١٩/٣/٢٦

" محاسب / هانى روفائيل سوريال "

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماويه

تقريـر

عن إختبار المعلومات المالية المستقبلية لمشروع الموازنة التقديرية المعدله

لشركة الصناعات الكيماوية المصرية " كيما "

عن العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠

إلى السادة /مساهمى شركة "كيما "
"شركة تابعة مساهمة مصرية "

قمنا باختبار المعلومات المالية المستقبلية لمشروع الموازنة التقديرية المعدلة لشركة الصناعات الكيماوية المصرية " كيمـــــــا" (شركة مساهمة خاضعة لأحكام القانون رقم ٢٠٣لسنة ١٩٩١) بشان قطاع الاعمال العام عن العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠والمتمثلة في قائمة المركز المالي التقديرية في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بإجمالي اصول نحو ١٣,٢٥٢ مليار جنيه وقائمة الدخل التقديرية بصافي ربح يقدر بنحو٢٩٦,٨ مليون جنيه وكذا قوائم الدخل الشامل التقديريه والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية التقديرية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وقد تمت مراجعتنا لها وفقاً للمعيار المصري الخاص بمهام التأكد رقم (٣٤٠٠)" لاختبار المعلومات المالية المستقبلية "الصادر بقرار رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ١٣٠٠لسنة ٢٠٠٨بشأن اعتماد المعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الآخرى .

مسئولية إدارة الشركة -:

هذه المعلومات المالية المستقبلية "التنبؤات "مسئولية إدارة الشركة بما في ذلك الافتراضات الواردة بأسس اعداد الموازنة التقديرية الواردة بتقرير مجلس الإدارة والتي تم بناء التنبؤات عليها.

الغرض من إعداد المعلومات المستقبلية -:

وقد تم إعداد المعلومات بغرض إعداد الخطط والسياسات الإنتاجية والتسويقية المالية للعام المالي للموازنة المعروضة بأستخدام مجموعه من الافتراضات النظرية والتى تتضمن افتراضات عن احداث مستقبلية وعن تصرفات الإدارة وليس من الضرورى أن تحقق تلك الافتراضات .

وفى ضوء المعلومات التى توافرت لدينا تبين الآتى -:

- افترضت الشركه ان مشروع اعادة تاهيل كيما للعمل بالغاز الطبيعى "مشروع كيما ٢" سيتم تشغيله بنسبة ١١٠% من الطاقه التصميميه للمصنع وتلاحظ بشان ذلك مايلى :

- عدم وجود شهاده فنيه من مقاول المشروع شركة تكنيمونت تفيد بان تشغيل المصنع بالنسبة المشار اليها لمدة ٣٣٠ يوم فى السنه ليس له تاثير على استمرار تشغيل الالات بدون مشاكل فنيه مع مراعاة اثر ذلك على زيادة التكلفه علما بان عقد المصنع انه يشتغل ٣٣٠ يوم بالطاقه التصميميه ويمكن ان يعمل ٩٠% فى بعض الاوقات وقد ورد برد الشركه **طبقاً لمذكرة التفاهم الموقعة بالأحرف الأولى من كل من المستشار القانونى لشركة كيما والمستشار القانونى لشركة تكنيمونت بتاريخ ١١ فبراير ٢٠١٩ ، وبعد توصية المستشار الفنى للبنوك الممولة تم إدراج النص التالى فى البند الخاص بـ " حافز التبكير " وفقاً لما يلى (من المتعارف عليه رغبة المالك فى بدء تشغيل المصنع بنسبة ١١٠% من الطاقة التصميمية اى ان تشغيل ١١٠% طبقا لمذكرة التفاهم وبناء على رغبة المالك .**
يتعين موافاتنا بشهادة المورد للتاكد من امكانية التشغيل ١١٠% لمدة ٣٣٠ يوم .

- ورد بتقرير الشركه عن الموازنه المعروضه ان "مشروع كيما٢ "سيتم بدء تجارب تشغيله فى ٢٠١٩/٦/٢٥وحتى ٢٠١٩/٨/٤ سنه الموازنه وقد تلاحظ بشان ذلك مايلى :-

- ورد برد الشركه على تسوية الفارق بين ايرادات ومصروفات تجارب التشغيل على حساب التكوين الاستثمارى طبقا لمعيار الاصول رقم ١٠ وبالرغم من ذلك لم يتم تسوية حساب التكوين الاستثمارى نحو ٢٤ مليون جنية (قيمة الفرق بين الايرادات والتكاليف الخاصة بفترة تجارب التشغيل عن الفتره من ٢٠١٩/٧/١ حتى ٢٠١٩/٨/٤)خصما من صافى الربح وهو ما يتنافى مع ورد بالرد .
- عدم حساب اى غرامات تأخيرعلى مقاول المشروع شركة تكنيمونت على الرغم من ان تاريخ بدء تجارب التشغيل في ٢٠١٩/٦/٢٥ في الوقت الذى حددت فيه المادة ٣/٣ من ملحق العقد مع المقاول المذكور ان تاريخ انتهاء التجارب في ٢٠١٨/١٢ .
- ورد برد الشركه على الموازنه قبل التعديل وكذا رد الشركه على تقريرالفحص المحدود عن القوائم الماليه الدورية فى ٢٠١٨/٩/٣٠ (وكذا رد الشركه القابضه على تقرير مراقب الحسابات على القوائم الماليه لها فى ٢٠١٨/٦/٣٠) بشأن انذار مقاول مشروع إعادة تأهيل مصانع كيما للعمل بالغاز الطبيعى بسداد تعويضات وغرامات تبلغ نحو ٧٦ مليون دولار تعادل نحو١,٣٤٧ مليار جنيه وطلب زيادة فى مدة التنفيذ نحو ١٥٩ يوم منذ ٢٠١٧/١٢ ان هناك تسويه وديه مع المقاول يتنازل بها عن الانذار مع اسناد مشروع نهاية المصنع له وبعض المزايا الاخرى_وتلاحظ بشان تلك التسويه مايلى :

- **<u>ما ورد برد الشركه على تقرير فحص الموازنه قبل التعديل ان الموازنه يتم احتسابها على المؤشرات وليس عن تسوية ودية مما يعنى معه مذكرة التفاهم الموقعة بالأحرف الأولى من كل من المستشار القانونى لشركة كيما والمستشار القانونى لشركة تكنيمونت بتاريخ ١١ فبراير ٢٠١٩ لا يعتد بها رغم ان البند الاول من التسويه ان استلام المشروع فى ٢٠١٩/٦/٢٥ وهو ما اعترفت به الشركه دون الاعتراف بالالتزامات التى على الشركه لا تعترف بها الشركه</u>**

- **نكرر عدم تاثر الموازنه المعروضه بما ورد فى التسويه الودية مع المقاول المشار اليها من حيث:**

  - اثر تكلفة نهاية المصنع البالغه نحو ٢,٤ مليارجنيه على مشروع كيما وكيفية تمويلها حيث انه فى حالة عدم تمويل المورد الايطالى لذلك المشروع كما جاء (بتقرير مجلس ادارة الشركه القابضه عن القوائم الماليه لها فى ٢٠١٨/٦/٣٠) سيكون تمويل ذلك المشروع تمويلا ذاتيا مما يتبع ذلك وجود زيادات اخرى يتحملها المساهمين هذا مع العلم بان تمويل ذلك المشروع كان مدرجاًضمن عقد القرض الاصلى مع البنوك وتم الغاؤه فى التعديل الثانى لعقد القرض.

  - مقابل تكلفة عقد تشغيل والصيانة مع شركة تكنيمونت لمدة عامين منها عام الموازنه و ما لذلك من اثر على التكلفه الاستثماريه للمشروع .

  - نصيب شركة كيمافى تعويضات فروق العملة حيث ان المقاول تنازل عن ٤٧ مليون دولار فقط (وفقا للتسوية المشار اليها) اما مبلغ ٢٩ مليون دولار المتمثلة فى الفروق الناتجة عن تحرير اسعار الصرف سيطالب بها لجنة التعويضات من - وزارة الاسكان – وما تقره اللجنه من مبالغ ستتحمله شركة كيما وذلك طبقا لاحكام القانون رقم (٨٤) لسنة (٢٠١٧) وذلك بخلاف ماسبق وورد برد الشركه من انها لن تتحمل تلك الفروق .

  - طبقا لأخر دراسة جدوى للمشروع فان التكلفة الاستثمارية تبلغ نحو ١١,٦ مليار جنيه وبإضافة تكلفة مشروع نهاية المصنع تصبح التكلفة الاستثمارية نحو ١٤,١ مليار جنيه مما يؤثر على معدل العائد على الاستثمار والتكلفةالاستراديه للمشروع ككل وهو مايستوجب معهتعديل الموازنه فى ضوء ذلك .

يتعين مراعاة ما سبق لما له من أثرعلى الموازنه المعروضه .

- أظهرت الموازنة المعروضة صافى التزامات ضريبية بالخطأ بنحو ٦٥,٥ مليون جنيه فقط حيث تم إدراج أصول ضريبية بنحو ٤٢٠,٤ مليون جنيه عن الخسائر الضريبية المرحلة وورد برد الشركه على الموازنه قبل التعديل انه تم حسابها بناء على معيار ٢٤ ونوضح ان المعيار المشار اليه وضع شروط لادراج الاصول الضريبيه غير متوافره فى تلك الحاله حيث ماقامت به الشركه لتحقيق الاصول الضريبيه خالف متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) والذى ينص فى تعريف الاصل الضريبى على " الأصول الضريبية المؤجلة هى قيمة الضرائب التى يستحق استردادها فى الفترات المستقبلية فيما يتعلق بـ:

(ا) الفروق المؤقتة المخصومة (أى القابلة للخصم من الربح الضريبى فى الفترات المستقبلية).

و (ب) الخسائر الضريبية غير المستخدمة و المرحلة للفترات التالية.

و (ج) الخصم الضريبى* غير المستخدم و المرحل للفترات التالية .

- وكذا الفقره ٧٨ من نفس المعيار الذى يتطلب الافصاح عن الاصل الضريبى المؤجل وبيان الادله التى تؤكد حدوثه وهو مالم تقم به الشركه حيث لم تقدم دراسه ضريبيه لمدة 5 سنوات لاحقه لعام الموازنه فضلا على انه خلال الاربع السنوات الاولى من عمر المشروع تزيد الاهلاكات الضريبيه عن المحاسبيه بفارق كبير الامر الذى يتوقع معه تحقيق خسائر ضريبيه خلال تلك السنوات بالاضافه الى اضافة نحو ٢,٤ مليار جنيه اصول مشروع نهاية المصنع العام التالى لعام الموازنه مما يزيد من الخساره الضريبيه لسنوات تتخطى الخمس سنوات التاليه لعام الموازنه .

نكرر ملاحظتنا بوجوب حساب الضريبه المؤجله بصوره صحيحه تتفق مع معايير المحاسبه .

- أظهرت نتائج الاعمال عن الفترة المنتهية فى ٢٠١٨/١٢/٣١ خسائر بنحو ٣,٢ مليون جنيه (دون الاخذ فى الاعتبار التعديلات الواجب مراعتها بنحو ٤٥ مليون جنيه) طبقا لما ورد بتقرير مراقب الحسابات عن القوائم الماليه فى ذات التاريخ فى حين قدرت الشركة ارباح عن العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩ بنحو ١٢١ مليون جنيه مما يوضح عدم دقة التقديرات الخاصة بالموازنة التقديرية عن العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩.

ويتصل بذلك ان الموازنة المعروضة ٢٠١٩/٢٠٢٠أظهرت صافى ربح بنحو ٢٩٦,٨ مليون جنيه دون تأثيره بما يلى :

- بقيمة ارباح فترة تجارب التشغيل (من ٢٠١٩/٧/١ حتى ٢٠١٩/٨/٤) بنحو ٢٤,٧ مليون جنيه ..
- نحو ٤٢٠ مليون جنيه زيادة الالتزامات الضريبية الضريبه المؤجله .
- تكلفة تشغيل وصيانة المصنع الجديد ضمن التسويه الوديه مع تكنيمونت والسابق الاشاره اليه والوارد بعرض المورد فى ٢٠١٨ بنحو ٨ مليون دولار على الاقل بمايعادل نحو ١٤٣مليون جنيه.
- نحو ٨١ مليون جنية تمثل الفرق فى حساب اهلاك الات المشروع الجديد حيث تم حسابه بنسبة ٤ % و صحتة ٥ % طبقا لعقدالمورد والظاهر فيه ان العمر الانتاجى ٢٠ سنه حيث ان الاهلاك يحتسب طبقا لعمر المشروع .
- بلغت التكلفه التسويقيه بالموازنه نحو ١٧٤ مليون جنيه بنسبة ٤,٧ % من المبيعات فى حين ان التكلفه التسويقيه الواجب تقديرها بكافة بنودها المختلفه لتحقيق المبيعات الوارده بالموازنه نحو٢٠٨ مليون جنيه بفارق نحو ٣٤ مليون جنيه لم تحمل على المصروفات .
- نحو ٦٤ مليون جنية تمثل فرق استهلاك الكهرباء للمستهدف لانتاج ١٧٠٥٣٤ طن نترات وسماد حيث استهدفت نحو ١٣٠ الف كيلو وات ساعة صحتها طبقا لمعدل النصف الاول من العام المالى (وهى الفتره المماثله لعام الموازنه) نحو ٢٣٧الف كيلو وات بفارق نحو ١٠٧ الف كيلو وات.
- نحو. ٩,٢ مليون جنيه قيمة المساهمه التكافليه المقدره طبقا لاحكام القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ (قانون التامين الصحى الشامل) المطبق بدء من ٢٠١٨/٧/١٢ .
- نحو ١٩,٥ مليون جنية إيرادات بالزياده تمثل قيمة فرق سعر بيع (محلى) لكمية ٣٠٠٠٠ طن نترات ٣٤,٨ % المستهدفة حيث تم تقديرها بسعر ٧٠٠٠ جنية / للطن فى حين ان السعر الشامل الحالى نحو ٦٣٥٠ جنية / طن فى العقود التى ستنفذ فى عام الموازنة .

- نحو ٢٩٩ مليون جنية بالخطا تمثل الزيادة فى حساب سعر الطن اليوريا ٤٦% المستهدف لتصدير كمية نحو ٢٦١ الف طن حيث تحدد السعر بـ ٥٦٩٩ جنيه بما يعادل ٣١٨ دولار وفقاً الدراسه الماليه منذ اكثر من سنه (٢٠١٧/١٢) فى حين ان اقصى سعر للطن عالميا فى ٢٠١٩/٢/٢٨ نحو ٢٥٤ دولار بفارق نحو ٦٤ دولار / للطن .
- تم استهداف انتاج نحو ١٧٠ الف طن نترات قدرت عنها الشركه نحو ٩٩ الف طن امونيا و صحتها ١٠٣,٨ الف طن امونيا و ذلك وفقاً للمعدل الفعلى خلال النصف الاول من العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ و ترتب على ذلك زيادة بفارق ٤٨٠٠ طن امونيا تنتج من ٤,٨مليون متر مكعب بقيمه نحو ١٤,٤ مليون جنيه وهو ما يجب اخذ تكلفة زيادة الغاز المستخدم بها فى الاعتبار .
- نحو٣ مليون جنيه قيمة الضريبه العقاريه لم تتضمنها الموازنة المعروضة فضلاً عن عدم تقدير الضريبه العقاريه عن مبانى المشروع البالغ تكلفتها نحو ٣٧٥ مليون جنيه فى ٢٠٢٠/٦/٣٠.
- نحو ١٣,٩ مليون جنيه تمثل فروق فى قيمة فحم الكوك وعجينة اقطاب كخامات لم تحمل على المستهدف فى عام الموازنه لتحقيق الانتاج المطلوب من الفيروسيلكون .

يتعين اجراء التصويبات اللازمه ليعكس سلامة التقديرات للموازنه المعروضه .

- بلغت اضافات اصول "مشروع كيما ٢ " فى عام الموازنه نحو ١١,٠٦١ مليار جنيه منها نحو ١٢١ مليون جنيه تمثل التامين الخاص بتدفق الغاز والظاهر ضمن الارصده المدينة كتامينات وتم التوصية بتقرير الادارة عن الموازنه قبل التعديل بتعديل الاصول بنحو ٧٠٥ مليون جنيه وتم التعديل لكافة البنود دون تعديل الاهلاك وكذا عدم تعديل قيمه التامين المشار اليه دون توضيح اسباب ذلك

يتعين اجراء التصويبات اللازمه .

- لم توضح الموازنة المعروضه تسوية مستحقات شركة الكهرباء وذلك كما يلى :

- عدم تكوين مخصص لمقابلة الفرق بين ماتم قيده بالدفاترعن قيمة استهلاك الكهرباء وبين مطالبة الكهرباء البالغه نحو ٥٥٠ مليون جنيه منذ عام ١٩٩٣/٩٢ وحتى ٣٠ /٦ / ٢٠١٤ ومازال الموضوع متداول بالقضاء .
- نحو ١٥١ مليون جنيه قيمة الفرق بين ما تم الاتفاق بين الشركة والشركة القابضة من جهه وشركة توزيع الكهرباء من جهه اخرى على سدادمتاخرات لشركة الكهرباء فى ٢٠١٨/٦ عن الفتره من ٢٠١٤ /٧/١ حتى ٢٠١٨ /٦/٣٠غير مقيد بالدفاتر .
- نحو ٦٤ مليون جنيه فروق استهلاك الكهرباء بين القيمه المحمله بالدفاتر الماليه وبين القيم الوارده بفواتير شركة الكهرباء عن العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ .

يتعين تصويب الموازنة مما يعكس حقيقة الارصدة الدائنة للموردين

استهدفت الشركة بيع ما يتم انتاجه فقط خلال عام الموازنه وذلك بكميات كبيره ومبالغ فيها جدا لانتاج المصنع القديم وتلاحظ بشأن ذلك مايلى :

- عدم اظهار رصيد لمخزون انتاج تام وغير تام ضمن حساب تكلفة انتاج او شراء الوحدات المباعه رغم ان الرصيد بالمركز المالى لعام الموازنه بنحو٥٢ مليون جنيه مما يستوجب اظهارهما فى ذلك الحساب بتكلفة انتاج كل سنه لما له من اثر على تكلفة المبيعات بالزيادة بنحو ١٣ مليون جنيه لانخفاض تكلفة محزون اخر المده عن تكلفة اول المده .
- افترضت الشركه تشغيل السماد والنترات بكامل الطاقه المتاحه لتحقيق الانتاج المطلوب وقد تبين ان ساعات التشغيل الفعليه عن النصف الاول من العام المالى الحالى للخط الاول لمنتج النترات نقيه عالية الكثافه ١٥٢ ساعه بنسبة تشغيل ٣,٤٤ % ونسبة تشغيل ساعات الخط الثانى المنتج للسماد نحو ٤,٧ % حيث بلغت ساعات تشغيله نحو ٢٠٩ ساعه و كذا الخط الثالث نترات منخفض الكثافه بساعات تشغيل ١١٥١ بنحو ٢٦ % من ساعات التشغيل المتاحه البالغة ٤٤١٦ ساعة مما يعكس عدم التقديرات المعروضه .

- افترضت الشركه خلال النصف الثانى من العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ بيع مايتم انتاجه كاملا بالاضافه الى نحو ٥١ مليون جنيه من مخزون الانتاج التام فى ٢٠١٨/١٢/٣١ رغم ان الشركه فى النصف الاول من العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ حققت نحو ٢٣ % فقط من المبيعات المستهدفه مما يصعب معه تحقيق ذلك الافتراض .
- ورد بموازنة عام ٢٠١٩/٢٠١٨ ان الشركه قامت بتنفيذ خطه شامله لتطوير انتاج الشركه من الاسمده وكذا الارتقاء بمستوى الجوده وهو نفس ما ورد بالموازنه المعروضه ورغم انه سبق لنا الاشارة باستمرار المبالغه فى استهداف كمية انتاج السماد بنحو ٤٠ الف طن للثلاث الاعوام السابق ولا تحقق الشركه فعليا متوسط نحو ٣٥ % من المستهدف فضلاً عن ان المحقق فعليا خلال النصف الاول من العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ نحو ٧٨٠٠ طن فقط بنسبة ٢٠ % من المستهدف ووجود مخزون فى ٢٠١٨/١٢/٣١ من انتاج سنوات سابقه بنحو ١٤,٥الف طن لم يتم بيعهم الا ان الشركه استهدفت بالزياده انتاج وبيع ١٠٠ الف طن وهو ما يخالف الواقع تماما .
- استهدفت الشركه انتاج وبيع كمية ٦٢٥٠ طن سبيكه فيرو سيلكون ٧٥% بنحو ١٧٢ مليون جنيه وكذا ٢٠٠٠ طن غبار سليكا بنحو ٨ مليون جنية وتلاحظ بشان ذلك ما يلى :

- صعوبة تحقيق الانتاج المستهدف من سبيكة الفيروسيلكون في ظل كثره توقفات الفرن رغم تشغيله من ٢٠١٦/٢ واجرائه لعمره جسيمه فى ٢٠١٨/٧ ومطلوب له عمره أخرى فى ٢٠١٨/١١ وتم تأجيلها مما يصعب معه تحقيق الانتاج المطلوب حيث ان انتاج النصف الاول من العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ نحو ١١١٩ طن فقط بنسبة ١٥% من الانتاج المستهدف فى العام الحالى .

- استهدفت الشركه تصدير ٢٠٠طن فى من غبار السيلكا ونحو ٩٠٠ طن فى الاعوام السابقه رغم ان ماتم تصديره منذ بدء الإنتاج في شهر فبراير ٢٠١٦ حتى تاريخه لا يتعدى ٦٠ طن على مدار ٣ سنوات .
- تم تقدير قيمة مبيعات الفيروسيلكون بمشروع الموازنة بسعر الطن نحو ٢٧ الف جنيه يتم تحديده وفق المكافئ لنسبة ٧٥% (حيث ان الدراسة التصميمية للفرن تفترض ان معظم الانتاج سبيكة ٧٣% فأكثر) الا ان انتاج الفرن خلال العام المالى السابق والنصف الاول من العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ منه نحو ٨٤ % سبيكه من ٦٠ الى ٦٨ % الامر الذي يؤثر على المبيعات المستهدفه من ذلك المنتج .

ملاحظات اخرى:

- ورد بتقرير الشركه انه تم اعداد قائمة الدخل الخاصه بالموازنه من خلال النموذج المالى المعد بواسطة المستشار المالى للشركه الذى سبق وان تم تقديمه للبنوك للحصول على قرض المشروع وتبين عدم صحة تلك الدراسه من الناحيه الضريبيه للاسباب الاتيه:-
  - عدم حساب بند الضريبه المؤجله طوال سنوات الدراسه حتى ٢٠٢٩ .
  - احتساب ضريبة الدخل بصوره غير صحيحه حيث تم حسابها نسبه مئويه ٢٢,٥% من صافى الربح المحاسبى قبل الضريبه .
  - عدم تقدير الضريبه العقاريه عن مبانى المشروع.
- عدم تحديث الدراسه والتى تمت منذ اكثر من سنه و مراعاة اثار المستجدات من أسعار والتزامات .
- طبقا للدراسه فان كل طن انتاج امونيا يستهلك بالمصنع الجديد ١٠٠٠ متر مكعب من الغاز اى نحو ٣٠٠٠ جنيه للطن غاز فقط فى حين ان تكلفة انتاج الطن للامونيا بالموازنه والتى تدخل ضمن تكلفة للانتاج لكل منتجات الشركه من سماد ونترات ويوريا بنحو ٢٢٠٦ جنيه للطن فقط وبالتالى عدم صحة تكلفة تلك المنتجات لمقارنتها بسعر البيع .

ويتصل بذلك

- استهدفت الشركه زياده فى سعر بيع السماد والنترات بنحو٤,٧ % ، ١٠% على التوالى عن السعر الفعلى فى ٢٠١٨/١٢/٣١فى حين استهدفت تخفيض تكلفة الانتاج بنسبة ٤٣% ، ٣٨% على التوالى فى ذات التاريخ – علما بان التكلفه الكليه لتلك المنتجات فى عام الموازنة اقل من تكلفتها الصناعيه فقط فى ٢٠١٨/١٢/٣١ .

- بلغت التكلفه التسويقيه والاداريه لمنتج اليوريا عند مقارنة التكلفه بسعر البيع بنحو ١٢٨٤طن اى باجمالى نحو ٧٤٢ مليون جنيه فى حين ان فائدة قرض البنوك الخاص بمشروع اليوريا نحو ٨٢٣ مليون جنيه .

- نكرر التوصية بتقارير الادارة عن الاعوام السابقة بتوزيع المصروفات المختلفه الخاصة بمشروع إعادة تأهيل مصانع كيما للعمل بالغاز الطبيعى على بنوده الرئيسيه المتمثله فى الاصول غير الملموسه (حقوق المعرفه والرخص) – التصميم والاعمال الهندسيه –الالات والمـــعدات (التوريدات) – المبانى (الاعمال المدنيه) – التركيبات والاعمال الميكانيكية) الا ان الشركه قامت بتوزيع بنود مصروفات المشروع على المبانى والالات فقط .

فيما عدا ما تقدم وبناءً على إختبارنا للأدله المؤيدة للإفتراضات لم ينم إلى علمنا ما يدعو للإعتقاد بأن هذه الإفتراضات لا توفر اساساً معقولاً للمعلومات فمن رأينا أن المعلومات المبنية على التنبؤ قد تم إعدادها بصورة ملائمة على أساس الافتراضات ، وقد تم عرضها بما يتفق مع النظام المحاسبى الموحد ومعايير المحاسبة المصرية كإطار مكمل للنظام وفقاً لقرار السيد /رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات رقم 609لسنة 2016، وحتى فى حالة تحقيق الأحداث المتوقعة فى ظل الافتراضات المستخدمة فقد تختلف النتائج الفعلية عن التقديرات حيث أن غالباً ما لا تتحقق الأحداث المتوقعة كما هو مفترض وقد يكون الاختلاف جوهرياً .

تحريرا فى ٢٠١٩/٣/٢٦

مدير عام	مدير عام	مدير عام
نائب مدير الإدارة	نائب مدير الإدارة	نائب مدير الإدارة
محاسب / خالد عمر عبد الرحمن	محاسب / عماد الدين قطب محمد	محاسب / محسن رشاد عبد الودود

وكيل الوزارة

نائب أول مدير الإدارة

محاسب / ايمان عبد العاطى السيد

يعتمد ،،،،

وكيل الوزارة

القائم بأعمال مدير الإدارة

" محاسب / هاني روفائيل سوريال "

شركة الصناعات الكيماوية المصرية (كيما)

تقريـــــر

الجهاز المركزى للمحاسبات

عن الموازنة التقديرية للشركة

عن العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠

ورد الشركة عليه

السيد المحاسب / هانى روفائيل سوريال
وكيل الوزارة
القائم بأعمال مدير إدارة
مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية
الجهاز المركزى للمحاسبات

تحية طيبة وبعد ،،،

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم طيه الرد على ملاحظات تقرير على الموازنة التخطيطية المعدلة للشركة عن العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠.

وتفضلوا بقبول فائق التحية والتقدير ،،،

تحريرا فى :- ٢٠١٩/٣/٢٧.

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
مهندس /

(م./ عيد محمد عبد الله الحوت)

الملاحظة	الرد
قمنا باختبار المعلومات المالية المستقبلية لمشروع الموازنة التقديرية المعدلة لشركة الصناعات الكيماوية المصرية " كيمـــــا" (شركة مساهمة خاضعة لأحكام القانون رقم ٢٠٣لسنة ١٩٩١) بشان قطاع الاعمال العام عن العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩والمتمثلة في قائمة المركز المالي التقديرية في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بإجمالي اصول نحو ١٣.٢٥٢مليار جنيه وقائمة الدخل التقديرية بصافي ربح يقدر بنحو٢٩٦.٨ مليون جنيه وكذا قوائم الدخل الشامل التقديريه والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية التقديرية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وقد تمت مراجعتنا لها وفقاً للمعيار المصري الخاص بمهام التأكد رقم (٣٤٠٠) "لاختبار المعلومات المالية المستقبلية "الصادر بقرار رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ١٣٠٠لسنة ٢٠٠٨بشأن اعتماد المعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الآخرى .	تسجيلية
<u>مسئولية إدارة الشركة -:</u> هذه المعلومات المالية المستقبلية "التنبؤات "مسئولية إدارة الشركة بما في ذلك الافتراضات الواردة بأسس اعداد الموازنة التقديرية الواردة بتقرير مجلس الإدارة والتي تم بناء التنبؤات عليها.	تسجيلية
<u>الغرض من إعداد المعلومات المستقبلية -:</u> وقد تم إعداد المعلومات بغرض إعداد الخطط والسياسات الإنتاجية والتسويقية المالية للعام المالي للموازنة المعروضة بأستخدام مجموعه من الافتراضات النظرية والتى تتضمن افتراضات عن احداث مستقبلية وعن تصرفات الإدارة وليس من الضرورى أن تحقق تلك الافتراضات .	تسجيلية
افترضت الشركة ان مشروع إعادة تأهيل كيما للعمل بالغاز الطبيعي "مشـروع كيمـا ٢" سـيتم تشـغيله بنسـبة ١١٠% مـن الطاقـة التصميمية للمصنع وتلاحظ بشان ذلك مايلى : - عدم وجود شهاده فنيه من مقاول المشروع شركة تكنيمونت تفيد بان تشغيل المصنع بالنسبة المشار اليها لمدة ٣٣٠ يوم فى السنه ليس له تاثير على استمرار تشغيل الالات بدون مشاكل فنيه مع مراعاة اثر ذلك على زيادة التكلفه علما بان عقد المصنع انه يشتغل ٣٣٠ يوم بالطاقه التصميميه ويمكن ان يعمل ٩٠% فى بعض الاوقات وقد ورد برد الشركه طبقاً لمذكرة التفاهم الموقعة بالأحرف الأولى من كل من المستشار القانونى لشركة كيما والمستشار القانونى لشركة تكنيمونت بتاريخ ١١ فبراير ٢٠١٩ ، وبعد توصية المستشار الفنى للبنوك الممولة تم إدراج النص التالى فى البند الخاص بـ " حافز التبكير " وفقاً لما يلى (من المتعارف عليه رغبة المالك فى بدء تشغيل المصنع بنسبة ١١٠% من الطاقة التصميمية اى ان تشغيل ١١٠% طبقا لمذكرة التفاهم وبناء على رغبة المالك . يتعين موافاتنا بشهادة المورد للتاكد من امكانية التشغيل ١١٠% لمدة ٣٣٠ يوم . <u>ورد بتقرير الشركه عن الموازنه المعروضه ان "مشروع كيما٢ "سيتم بدء تجارب تشغيله فى ٢٠١٩/٦/٢٥وحتى ٢٠١٩/٨/٤ سنه الموازنه وقد تلاحظ بشان ذلك مايلى :-</u> ورد برد الشركه على تسوية الفارق بين ايرادات ومصروفات تجارب التشغيل على حساب التكوين الاستثمارى طبقا لمعيار الاصول رقم ١٠وبالرغم من ذلك لم يتم تسوية حساب التكوين الاستثمارى نحو ٢٤ مليون جنية (قيمة الفرق بين الايرادات والتكاليف الخاصة بفترة تجارب التشغيل عن الفتره من ٢٠١٩/٧/١ حتى ٢٠١٩/٨/٤ خصما	❖ يرجى العلم أن فترة التشغيل في العام الأول بعد إستلام المصنع بحالة جيدة تكون لمدة ٣٦٥ يوم / عام وبالتالي يمكن بسهولة الحصول على كمية الإنتاج المذكور بالدراسة. ❖ طبقاً لمذكرة التفاهم الموقعة بالأحرف الأولى من كل من المستشار القانونى لشركة كيما والمستشار القانونى لشركة تكنيمونت بتاريخ ١١ فبراير ٢٠١٩ ، وبعد توصية المستشار الفنى للبنوك الممولة تم إدراج النص التالى فى البند الخاص بـ " حافز التبكير " وفقاً لما يلى (من المتعارف عليه رغبة المالك فى بدء تشغيل المصنع بنسبة ١١٠% من الطاقة التصميمية أقرب وذلك حتى يتأكد المستشار الفنى للبنوك الممولة من القدرة على إستيفاء متطلبات النموذج المالى المتفق عليه مع البنوك الممولة. ❖ عند اعداد الموازنة تم الأخذ فى الأعتبار تشغيل المصنع بنسبة ١١٠% لمدة ٣٣٠ يوم لانتاج الكميات المستهدفة مع العلم بان عدد أيام السنة المتاحة للتشغيل ٣٦٥ يوم . ❖ وبالنسبة لفترة تجارب التشغيل ففي حالة زيادة إيراد المبيعات عن

من صافى الربح وهو ما يتنافى مع ورد بالرد .

عدم حساب اى غرامات تأخيرعلى مقاول المشروع شركة تكنيمونت على الرغم من ان تاريخ بدء تجارب التشغيل في ٢٠١٩/٦/٢٥في الوقت الذى حددت فيه المادة ٣/٣ من ملحق العقد مع المقاول المذكور ان تاريخ انتهاء التجارب في ٢٠١٨/١٢.
ورد برد الشركه على الموازنه قبل التعديل وكذا رد الشركه على تقرير الفحص المحدود عن القوائم الماليه الدورية فى ٢٠١٨/٩/٣٠ (وكذا رد الشركه القابضه على تقرير مراقب الحسابات على القوائم الماليه لها فى ٢٠١٨/٦/٣٠) بشأن انذار مقاول مشروع إعادة تأهيل مصانع كيما للعمل بالغاز الطبيعى بسداد تعويضات وغرامات تبلغ نحو ٧٦ مليون دولار تعادل نحو١.٣٤٧ مليار جنيه وطلب زيادة فى مدة التنفيذ نحو ١٥٩ يوم منذ ٢٠١٧/١٢ ان هناك تسويه وديه مع المقاول يتنازل بهاعن الانذار مع اسناد مشروع نهاية المصنع له وبعض المزايا الاخرى وتلاحظ بشان تلك التسويه مايلى :

- ما ورد برد الشركه على تقرير فحص الموازنه قبل التعديل ان الموازنه يتم احتسابها على المؤشرات وليس عن تسوية ودية مما يعنى معه مذكرة التفاهم الموقعة بالأحرف الأولى من كل من المستشار القانونى لشركة كيما والمستشار القانونى لشركة تكنيمونت بتاريخ ١١ فبراير ٢٠١٩ لا يعتد بها رغم ان البند الاول من التسويه ان استلام المشروع فى ٢٠١٩/٦/٢٥ وهو ما اعترفت به الشركه دون الاعتراف بالالتزامات التى على الشركه لا تعترف بها الشركه

تكلفة الانتاج بتلك الفترة يتم تخفيض التكوين الاستثماري بذلك الفرق أما في حالة زيادة تكاليف الانتاج عن إيراد المبيعات فيتم زيادة حساب التكوين الاستثماري بذلك الفرق والعكس صحيح.

- ❖ نتيجة لعدم قيام شركة كيما بالوفاء بإلتزاماتها الماليه تجاه المشروع وذلك نتيجة العقبات التى واجهتها مع الجهات السيادية على سبيل المثال :-
- ❖ الهيئة العامة للتنمية الصناعية والتأخر الشديد فى إعتماد فواتير الشحن لتقديمها لمصلحة الجمارك على الرغم من قيام الشركة القابضة وشركة كيما بعقد عدة إجتماعات مع مسئولى الهيئة لمحاولة تخفيض الدورة المستندية لإعتماد الفواتير وإفادة الهيئة بالإلتزام بمدة (٣ أيام عمل) لإعتماد الفواتير إلا أنه حدث تأخير شديد فى إعتماد الفواتير وبالتالى تأخر تقديمها للجمرك المختص.
- ❖ مصلحة الجمارك المصرية وإعتراضها الدائم والمتكرر على شهادات اليورو ١ وطلب تعديلها مما أدى إلى تأخر الإفراج الجمركى عن المعدات والآلات الخاصة بالمشروع.
- ❖ ضريبة القيمة المضافة والإصرار الشديد على تطبيق فئة ضريبية بنسبة ١٣% و ١٤% بدلاً من نسبة ٥% على الرغم من كونها آلات ومعدات ، إلى أن تم الحصول على موافقة معالى وزير المالية على تطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة ٥% بتاريخ ٢٠١٧/٣/٢٥.
- ❖ التأخر فى سداد مستحقات شركة تكنيمونت نتيجة القرارات السيادية الخاصة بتحرير سعر الصرف مما أدى إلى طلب البنوك تعديل الدراسة المالية لتعكس أثر المتغيرات الاقتصادية على التكلفة الإستثمارية للمشروع وإعتبار الشركة " كيما " فى حالة إخلال لحين تعديل الدراسة المالية وأن البنوك ملتزمة فقط بسداد المستحقات الواردة على قوة الإعتمادات المستندية المفتوحة للمشروع.
- ❖ قامت مصلحة الجمارك بتحصيل فئة جمركية بنسبة (٣٠%) على الشحنات الواردة من خارج دول الإتحاد الأوروبى ، فقد قامت شركة كيما بمخاطبة مصلحة الجمارك بأن تطبيق هذه الفئة الجمركية سيؤدى إلى تحميل التكلفة الإستثمارية مبالغ طائلة وفى حالة عدم الإستفادة من الإعفاءات الجمركية المقررة يتم تحميل التكلفة الإستثمارية بنسبة ٢٨% من قيمة المشروع خاصة مع تحرير سعر الصرف الذى أدى إلى مضاعفة الرسوم الجمركية إلى الضعف، تقدمت إدارة الشركة بالعديد من الطلبات إلى مصلحة

	الجمارك وذلك للإستفادة من تطبيق التعريفة الجمركية الموحدة (٢%) أثناء مرحلة تنفيذ المشروع حيث أنه مشروع إستراتيجي ، حيث تم مقابلة رئيس مصلحة الجمارك وتم العرض على سيادته حيث تقدمت إدارة الشركة بمذكرة مؤيدة بكافة المستندات الخاصة بالمشروع والتي تتضمن موافقة هيئة التنمية الصناعية وتمت الموافقة على تطبيق التعريفة الجمركية (٥%) وليس (٢%) مستنداً في قراره على موافقة الهيئة العامة للتنمية الصناعية والتي تنص على أن المشروع توسعات وليس مشروع جديد، تم الحصول على موافقة مصلحة الجمارك على تطبيق فئة جمركية موحدة بنسبة (٥%) بتاريخ ٢٠١٦/١١/٢٩ ، وقد إستغرق الحصول على موافقة مصلحة الجمارك على تطبيق فئة جمركية موحدة بنسبة ٥% ستة أشهر. ❖ الحصول على خطاب من هيئة التنمية الصناعية بأن نشاط شركة كيما هو إنتاج الأسمدة الآزوتية لتقديمه لشركة غاز مصر ، حيث طلبت شركة غاز مصر الحصول على خطاب من الهيئة العامة للتنمية الصناعية يفيد بأن نشاط شركة كيما هو إنتاج الأسمدة وذلك لتطبيق فئة المحاسبة على الإستهلاك ٤.٥ دولار / مليون وحدة حرارية بريطانية من الغاز الطبيعى بدلا من ٥ دولار، بتاريخ ٢٠١٨/٥/٢٤ تقدمت شركة كيما بطلب لهيئة التنمية الصناعية للحصول على خطاب بأن نشاط شركة كيما هو إنتاج الأسمدة الآزوتية، قامت الهيئة بالمماطلة فى إصدار الخطاب المطلوب وطلب صور من عقود الغاز وتراخيص الغلايات وحضور ممثل من شركة كيما إلى مقر الهيئة للمناقشة علاوة على تقديم تعهد قانونى من شركة كيما بأنه يتم إستخدام الغاز الطبيعى فى إنتاج الأسمدة الآزوتية ولا يتم إستخدامه بأى صورة من الصور بمصنع الفيروسيليكون وغبار السيليكا،على الرغم من تقديم شركة كيما لكافة البيانات المذكورة بعاليه ، تم تحويل الموضوع من رئيس الإدارة المركزية للشئون الفنية بالهيئة إلى الإدارة المعدنية للحصول على تأكيد منها بعدم إستخدام الغاز الطبيعى فى إنتاج سبيكة الفيروسيليكون،قامت هيئة التنمية الصناعية بإصدار الخطاب المطلوب بتاريخ ٢٠١٨/٦/٢٨، إستغرق الحصول على خطاب الهيئة العامة للتنمية الصناعية خمسة أسابيع. ❖ تأخر عملية تنفيذ مأخذ المياه من النيل نتيجة لطلب هيئة عمليات القوات المسلحة تغيير موقع المحطة نظراً لتواجدها بمنطقة عسكرية على الرغم من الحصول على الموافقة فى عام ٢٠١٠ مما إضطر الشركة " كيما " إلى توفير قطعة أرض بديلة والسير فى الحصول على موافقات هيئة عمليات القوات المسلحة والآثار

	مما إستغرق فترة زمنية طويلة أثرت بالتتابع على السير فى إجرءات طرح المناقصة. ❖ وقد ألقت هذه العقبات بظلالها على تنفيذ المشروع مما حدا بشركة تكنيمونت القيام بتعليق العمل بالمشروع وتخفيض معدلات التنفيذ وإرسال العديد من الإنذارات.
نكررعدم تاثر الموازنه المعروضه بما ورد فى التسويه الوديه مع المقاول المشار اليها من حيث:- اثر تكلفة نهاية المصنع البالغة نحو ٢.٤ مليار جنيه على مشروع كيما وكيفية تمويلها حيث انه في حالة عدم تمويل المورد الايطالي لذلك المشروع كما جاء (بتقرير مجلس إدارة الشركة القابضة عن القوائم المالية لها فى ٢٠١٨/٦/٣٠) سيكون تمويل ذلك المشروع تمويلا ذاتيا مما يتبع ذلك وجود زيادات اخرى يتحملها المساهمين هذا مع العلم بان تمويل ذلك المشروع كان مدرجاً ضمن عقد القرض الاصلى مع البنوك وتم الغاؤه فى التعديل الثانى لعقد القرض.	❖ التسوية الودية التى تم الإتفاق عليها بتاريخ ٢٠١٩/٢/١١ تم التوقيع بالأحرف الأولى على مذكرة التفاهم من كل من المستشار القانونى لشركة كيما وشركة تكنيمونت ولم يتم إعداد دراسة جدوى أو توقيع عقد ببنود واضحة ومبالغ محددة وتوقيتات محددة وعند تحقق ذلك سيتم تأثير الموازنة بذلك.
مقابل تكلفة عقد تشغيل والصيانة مع شركة تكنيمونت لمدة عامين منها عام الموازنة و ما لذلك من اثر على التكلفه الاستثماريه للمشروع .	❖ لم يتم تسوية أو تحديد تكلفة لهذا الموضوع حتى الآن (عقد التشغيل والصيانة مع شركة تكنيمونت) وعند وجود أى تسوية سيتم تأثير ذلك على الموازنة مع تقديم تكنيمونت عرض فنى ومالى للنظر فيه وإقرار قبوله من عدمه.
نصيب شركة كيما فى تعويضات فروق العملة حيث ان المقاول تنازل عن ٤٧ مليون دولار فقط (وفقا للتسوية المشار اليها) اما مبلغ ٢٩ مليون دولار المتمثلة فى الفروق الناتجة عن تحرير اسعار الصرف سيطالب بها لجنة التعويضات من - وزارة الاسكان – وما تقره اللجنه من مبالغ ستتحمله شركة كيما وذلك طبقا لاحكام القانون رقم (٨٤) لسنة (٢٠١٧) وذلك بخلاف ماسبق وورد برد الشركة من انها لن تتحمل تلك الفروق.	❖ حتى تاريخه لم يقر مجلس الوزراء الجداول الخاصة بنسب التعويضات المقررة للمصانع وخلال الإجتماع الأخير للجنة بتاريخ ٢٠١٩/١/٣١ تمت الإفادة أنه بعد موافقة مجلس الوزراء على نسب تعويضات المصانع تقوم شركة تكنيمونت بإصدار مطالبات بمبالغ التعويضات ثم تقوم شركة كيما بعرض تلك المطالبات على اللجنة العليا للتعويضات بوزارة الإسكان لفحصها ثم عرضها على مجلس الوزراء لإقرارها ثم إخطار شركة كيما رسميا بقرار مجلس الوزراء وغير معلوم الفترة الزمنية التى يستغرقها إبداء الرأى.
طبقا لأخر دراسة جدوى للمشروع فان التكلفة الاستثمارية تبلغ نحو ١١.٦ مليار جنيه وبإضافة تكلفة مشروع نهاية المصنع تصبح التكلفة الاستثمارية نحو ١٤.١ مليار جنيه مما يؤثر على معدل العائد على الاستثمار والتكلفة الاستردادية للمشروع ككل وهو مايستوجب معه تعديل الموازنة في ضوء ذلك . <u>يتعين مراعاة ماسبق لما له من أثر على الموازنة المعروضة</u>	❖ هذا الموضوع تحت الدراسة لدى الشركة القابضة ولم يتم ترسية هذا الموضوع على أى ممول ولم يتم إعداد دراسة جدوى أو توقيع عقد ببنود واضحة ومبالغ محددة وتوقيتات محددة ويمكن أن يكون المبلغ ٢,٤ مليار جنيه أو أكثر أو أقل ولم يتم وضع تصور نهائى لهذا الموضوع لتأثير التكوين الإستثمارى به.

- أظهرت الموازنة المعروضة صافى التزامات ضريبية بالخطأ بنحو ٦٥.٥ مليون جنيه فقط حيث تم إدراج أصول ضريبية بنحو ٤٢٠.٤ مليون جنيه عن الخسائر الضريبية المرحلة بالمخالفة لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) والذي ينص في تعريف الأصل الضريبي على " الأصول الضريبية المؤجلة هي قيمة الضرائب التى يستحق استردادها في الفترات المستقبلية فيما يتعلق بـ: (ا) الفروق المؤقتة المخصومة (أى القابلة للخصم من الربح الضريبي في الفترات المستقبلية). و (ب) الخسائر الضريبية غير المستخدمة و المرحلة للفترات التالية. و (ج) الخصم الضريبي* غير المستخدم و المرحل للفترات التالية . - وكذا الفقرة ٧٨ من نفس المعيار الذي يتطلب الإفصاح عن الأصل الضريبي المؤجل وبيان الادله التى تؤكد حدوثه وهو مالم تقم به الشركة حيث لم تقدم دراسة ضريبية لمدة ٥ سنوات لاحقه لعام الموازنة فضلا على انه خلال الأربع السنوات الأولى من عمر المشروع تزيد الاهلاكات الضريبية عن المحاسبية بفارق كبير الأمر الذي يتوقع معه تحقيق خسائر ضريبية خلال تلك السنوات بالاضافه الى إضافة نحو ٢.٤ مليار جنيه أصول مشروع نهاية المصنع العام التالي لعام الموازنة مما يزيد من الخسارة الضريبية لسنوات تتخطى الخمس سنوات التالية لعام الموازنة . <u>نكرر ملاحظتنا بوجوب حساب الضريبه المؤجله بصوره صحيحه تتفق مع معايير المحاسبه .</u>	تمت المعالجة المحاسبية للخسارة الضريبية للإقرار الضريبي طبقا للمعيار رقم ٢٤ لضريبة الدخل.
أظهرت نتائج الاعمال عن الفترة المنتهية فى ٢٠١٨/١٢/٣١ خسائر بنحو ٣.٢ مليون جنيه (دون الاخذ فى الاعتبار التعديلات الواجب مراعتها بنحو ٤٥ مليون جنيه)طبقا لما ورد بتقرير مراقب الحسابات عن القوائم الماليه فى ذات التاريخفى حين قدرت الشركة ارباح عن العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩ بنحو ١٢١ مليون جنيه مما يوضح عدم دقة التقديرات الخاصة بالموازنة التقديرية عن العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩. <u>ويتصل بذلك ان الموازنة المعروضة ٢٠١٩/٢٠٢٠ أظهرت صافى ربح بنحو ٢٩٦.٨ مليون جنيه دون تأثيره بما يلى :</u> ١- بقيمة إرباح فترة تجارب التشغيل (من ٢٠١٩/٧/١ حتى ٢٠١٩/٨/٤) بنحو ٢٤.٧ مليون جنيه. ٢ - ٤١.٥٨ مليون جنيه فروق استهلاك الغاز مقابل زيادة التشغيل . ٣ - نحو ٤٢٠ مليون جنيه زيادة الالتزامات الضريبية .	١- تعتبر تجارب التشغيل غير منتظمة للعملية الإنتاجية ولا يمكن تحديد أيام التشغيل أو معدل الإنتاجية خلال تلك الفترة وفى حالة تحقيق ربح يتم تخفيض التكلفة الإستثمارية بقيمة الربح وفى حالة الخسارة يتم زيادة التكلفة الإستثمارية بقيمة الخسارة. ٢- تم التعديل حيث أنه تم إحتساب الغاز المستخدم على أساس ١٨ جنيه / دولار بالخطأ وتم تصحيحه بسعر الدولار فى الموازنة ١٧,٩٥ جنيه / دولار والفرق بينهما يحقق مبلغ الملاحظة. ٣- سبق الرد.

٤ - تكلفة تشغيل وصيانة المصنع الجديد ضمن التسوية الودية مع تكنيمونت والسابق الاشاره إليه والوارد بعرض المورد في ٢٠١٨ بنحو ٨ مليون دولار على الأقل بما يعادل نحو ١٤٣مليون جنيه.	٤- يتم إحتساب الموازنة التقديرية عن مؤشرات ملموسة وليس عن تسويات ودية.
٥ - نحو ٨١ مليون جنية تمثل الفرق فى حساب أهلاك آلات المشروع الجديد حيث تم حسابه بنسبة ٤ % و صحتة ٥ % طبقا للنموذج المالي والمعدلات المعمول بها بالشركة.	٥- تم احتساب الاهلاك طبقا للإهلاك المحتسب بالدراسة المالية.
٦ - بلغت التكلفة التسويقية بالموازنة نحو ١٧٤ مليون جنيه بنسبة ٤.٧ % من المبيعات في حين ان التكلفة التسويقية الواجب تقديرها بكافة بنودها المختلفة لتحقيق المبيعات الواردة بالموازنة نحو٢٠٨ مليون جنيه بفارق نحو ٣٤ مليون جنيه لم تحمل على المصروفات .	٦- التكلفة التسويقية بالموازنة تم إحتسابها على كمية تقدر بـ٤٠ ألف طن لتصدير نترات أمونيوم التى إنخفضت عن المقدر بالموازنة للعام السابق بكمية ١٠ ألاف طن وأيضا الفيروسيليكون إنخفض بكمية تقدر ١٢٥٠ طن وغبار السيليكا إنخفض بكمية تقدر ٥٠٠ طن . أما بالنسبة لليوريا فالكمية المستهدف بيعها تم تحديد تكلفتها التسويقية بناءا على إفتراضات الدراسة المالية.
٧ - نحو ٦٤ مليون جنية تمثل فرق استهلاك الكهرباء للمستهدف لإنتاج ١٧٠٥٣٤ طن نترات وسماد حيث استهدفت نحو ١٣٠ ألف كيلو وات ساعة صحتها طبقا لمعدل النصف الأول من العام المالي (وهى الفترة المماثلة لعام الموازنة) نحو ٢٣٧الف كيلو وات بفارق نحو ١٠٧ ألف كيلو وات.	٧- المصنع الجديد سينتج كمية كهرباء تغطى إحتياجاته والفائض سيتم تصديره للمصنع القائم وباقى إحتياجات المصنع القائم سيتم تغطيتها من شبكة الكهرباء.
٨ - نحو ٩.٢ مليون جنيه قيمة المساهمة التكافليه المقدرة طبقا لأحكام القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ (قانون التامين الصحي الشامل)المطبق بدء من ٢٠١٨/٧/١٢ .	٨- تم إرجاء إحتسابها لحين تحديد الإيرادات الفعلية.
٩ - نحو ١٩.٥ مليون جنية إيرادات بالزيادة تمثل قيمة فرق سعر بيع (محلى) لكمية ٣٠٠٠٠ طن نترات ٣٤.٨ % المستهدفة حيث تم تقديرها بسعر ٧٠٠٠ جنية / للطن في حين ان السعر الشامل الحالي نحو ٦٣٥٠ جنية / طن في العقود التي ستنفذ في عام الموازنة .	٩- تم تحديد أسعار بيع المنتجات المستهدف إنتاجها بالموازنة بناءاً علي توقعات الشركة بما يتناسب مع رؤية السوق المستقبلية فى عام الموازنة .
١٠ - نحو ٢٩٩ مليون جنية بالخطأ تمثل الزيادة في حساب سعر الطن اليوريا ٤٦% المستهدف لتصدير كمية نحو ٢٦١ ألف طن حيث تحدد السعر بـ ٥٦٩٩ جنيه بما يعادل ٣١٨ دولار وفقاً الدراسة المالية منذ أكثر من سنه (٢٠١٧/١٢) في حين ان أقصى سعر للطن عالميا فى ٢٠١٩/٢/٢٨ نحو ٢٥٤ دولار بفارق نحو ٦٤ دولار / للطن .	١٠- تم تحديد السعر التصديرى لليوريا بناءا على النشرات الدورية لأسعار اليوريا فى البورصة العالمية ومن المتوقع زيادة السعر فى عام الموازنة.
١١ - تم استهداف إنتاج نحو ١٧٠ ألف طن نترات قدرت عنها الشركة نحو ٩٩ ألف طن امونيا و صحتها ١٠٣.٨ ألف طن أمونيا و ذلك وفقاً للمعدل الفعلي خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ و ترتب على ذلك زيادة بفارق ٤٨٠٠ طن امونيا تنتج من ٤.٨مليون متر مكعب بقيمه نحو ١٤.٤ مليون جنيه وهو ما يجب اخذ تكلفة زيادة الغاز المستخدم بها في الاعتبار .	١١- تم تحديد كمية الإنتاج و معدل الإستهلاك الخاص بالأمونيا طبقاً لمؤشرات الأداء المتوقعة من مؤخرة المصانع بعام الموازنة .

١٢ - نحو٣ مليون جنيه قيمة الضريبة العقارية لم تتضمنها الموازنة المعروضة فضلاً عن عدم تقديرالضريبه العقارية عن مباني المشروع البالغ تكلفتها نحو ٣٧٥ مليون جنيه في ٢٠٢٠/٦/٣٠.	١٢- توصلت الشركة من خلال مفوضها مع لجنة فض المنـــازعات بتخفيض الضريبة العقارية من٤.٥ مليون جنيه لتصبح ١.٥ مليون جنيه و جاري متابعة إعتماد السيد الوزير المختص لما توصلت إليه اللجنة المنوه عنها و فور إعتماد الضريبة المستحقة سيتم الإلتزام بها . و جاري المتابعة مع مديرية الضرائب العقارية بأسوان لتقدير الضريبة العقارية المستحقة علي مشروع الأمونيا/يوريا بعد المعاينة علي الطبيعة و إتخاذ الإجراءات اللازمة وفقا لما رسمه القانون المنظم لذلك .
١٣ - نحو ١٣.٩ مليون جنيه تمثل فروق في قيمة فحم الكوك وعجينة أقطاب كخامات لم تحمل على المستهدف في عام الموازنة لتحقيق الانتاج المطلوب من الفيروسيلكون . يتعين إجراء التصويبات اللازمة ليعكس سلامة التقديرات للموازنة المعروضة.	١٣- سيتم عمل عمرة للفرن الخاص بإنتاج سبيكة الفيروسيليكون و مشتملاته مما يؤدي إلي استخدام المعدلات المعيارية للاستهلاك من الخامات .
• بلغت اضافات اصول "مشروع كيما ٢" فى عام الموازنه نحو١١.٠٦١ مليار جنيه منها نحو ١٢١ مليون جنيه تمثل التامين الخاص بتدفق الغاز والظاهر ضمن الارصده المدينة كتاميناتوتم التوصيةبتقرير الادارة عن الموازنه قبل التعديل بتعديل الاصول بنحو ٧٠٥ مليون جنيه وتم التعديل لكافة البنود دون تعديل الاهلاك وكذا عدم تعديل قيمه التامين المشار اليه دون توضيح اسباب ذلك يتعين إجراء التصويبات اللازمة .	تم التصويب للتكلفة الإستثمارية من ١١,٦٣٨ مليار جنيه إلى ١١,٠٦١ مليار جنيه وذلك وفقا لتخفيض المبالغ التى تم تكرار تسجيلها – المبالغ التى تم إضافتها عام ٢٠١٥/٢٠١٦ – المبالغ الخاصة بإعادة تأهيل مبنى السماد – المبالغ الخاصة بالضرائب "الفرق بين القيمة المضافة على المشروع بنسبة ١٤% و ٥%" – قيمة نقاط الربط بين المصنع الجديد والمصنع القائم)
• لم توضح الموازنة المعروضة تسوية مستحقات شركة الكهرباء وذلك كما يلى : - عدم تكوين مخصص لمقابلة الفرق بين ماتم قيده بالدفاتر عن قيمة استهلاك الكهرباء وبين مطالبة الكهرباء البالغة نحو ٥٥٠ مليون جنيه منذ عام ١٩٩٣/٩٢ وحتى ٣٠ /٦ / ٢٠١٤ ومازال ذلك الخلاف منظور بالقضاء . - نحو ١٥١ مليون جنيه قيمة الفرق بين ما تم الاتفاق بين الشركة والشركة القابضة من جهة وشركة توزيع الكهرباء من جهة أخرى على سداد متأخرات لشركة الكهرباء في ٢٠١٨/٦ عن الفترة من ١/٧/ ٢٠١٤ حتى ٢٠١٨/٦/٣٠غير مقيدة بالدفاتر . - نحو ٦٤ مليون جنيه فروق استهلاك الكهرباء بين القيمة المحملة بالدفاتر المالية وبين القيم الواردة بفواتير شركة الكهرباء عن العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ . يتعين تصويب الموازنة بما يعكس حقيقة الأرصدة الدائنة للموردين	وفقا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٥٧ لسنة ٢٠١٤ الصادر بتاريخ ٢٠١٤/٧/١٧ بزيادة سعر بيع الكهرباء لكيما ٤٧ مليم ك و س مع تثبيت هذا السعر لمدة خمس سنوات اعتبارا من ٢٠١٥/٢٠١٤ حتى ٢٠١٩/٢٠١٨ علما بأنة سبق الحصول على حكم لصالح كيما بالرفض بجلسته ١٢/٢٦ وقد قامت شركة الكهرباء باستئناف هذا الحكم برقم ٢١١ لسنة ٣٦ ق ومؤجلة لجلسة ٢٠١٩/٤/٢ للحكم و بالتالي الأمر منظور أمام القضاء
• استهدفت الشركة بيع ما يتم إنتاجه فقط خلال عام الموازنة وذلك بكميات كبيره ومبالغ فيها جدا لإنتاج المصنع القديم وتلاحظ بشأن ذلك مايلى : • ١ - عدم إظهار رصيد لمخزون أنتاج تام وغير تام ضمن حساب تكلفة أنتاج أو شراء الوحدات المباعة رغم أن الرصيد بالمركز المالي لعام الموازنة بنحو٥٢ مليون جنيه مما يستوجب اظهارهما في ذلك الحساب بتكلفة إنتاج كل سنه لما له من اثر على تكلفة المبيعات بالزيادة بنحو ١٣ مليون جنيه لانخفاض تكلفة مخزون أخر المدة عن تكلفة أول المدة.	١ – تم الأخذ فى الإعتبار الفرق بين مخزون أول المدة وآخر المدة لعام الموازنة وتم إدراجه بقائمة المركز المالى .

٢ - افترضت الشركة تشغيل السماد والنترات بكامل الطاقة لمتاحة لتحقيق الانتاج المطلوب وقد تبين ان ساعات التشغيل الفعلية عن النصف الأول من العام المالي الحالي للخط الأول لمنتج النترات نقيه عالية الكثافه١٥٢ ساعه بنسبة تشغيل ٣.٤٤ % ونسبة تشغيل ساعات الخط الثاني المنتج للسماد نحو ٤.٧ %حيث بلغت ساعات تشغيله نحو ٢٠٩ ساعة و كذا الخط الثالث نترات منخفض الكثافة بساعات تشغيل ١١٥١ بنحو ٢٦ % من ساعات التشغيل المتاحة البالغة ٤٤١٦ ساعة مما يعكس عدم دقه التقديرات المعروضه .	٢- يتأثر حمل السماد والحامض على حسب الامونيا المتاحة والمتوفرة بالمصانع علما بأنة عند تشغيل المصنع والذى سيوفر ٣٠٠ طن / يوم من الامونيا للمصنع القديم بما سيترتب على ذلك من زيادة انتاج السماد والنترات بكامل الطاقة المتاحة ويمكن تعديل كمية اى من المنتجين على حسب السوق والذى سيحقق ربحية اعلى للشركة مع العلم انة لا يتم تشغيل الا سيرين للإنتاج
٣- افترضت الشركة خلال النصف الثاني من العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩ بيع مايتم انتاجه كاملا بالاضافه الى نحو ٥١ مليون جنيه من مخزون الإنتاج التام فى ٢٠١٨/١٢/٣١ رغم ان الشركه فى النصف الأول من العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ حققت نحو ٢٣ % فقط من المبيعات المستهدفة مما يصعب معه تحقيق ذلك الافتراض .	٣- يرجع ارتفاع تكلفة منتج السماد والنترات للقرارات السيادية (زيادة سعر الكهرباء وترتب على ذلك توقف مقدمة المصانع وشراء الأمونيا من الشركات الشقيقة بسعر اعلى من العام السابق - ارتفاع سعر مدخلات الإنتاج – زيادة الأجور - توقف التصدير لبعض الدول التى تمثل كانت تمثل ٦٠%من مبيعات الشركة من النترات – شراء الأكسجين للتغلب على المشاكل البيئية وخفض الانبعاثات للأكاسيد النيتروجينية – وايضا قامت احد الشركات المنافسة ببيع منتجاتها بسعر منخفض لغزو الأسواق وترتب على ذلك انخفاض سعر التصد ير)ولكن مع تشغيل المصنع الجديد وتوفر ٣٠٠ طن / يوم من الأمونيا بتكلفة اقل سيزداد الإنتاج وايضا ستنخفض التكلفة ، عند إعداد الموازنة التخطيطية لأى عام يتم الأخذ في الإعتبار إنة مايتم إنتاجه يتم استهداف بيعه بالكامل .
٤- ورد بموازنة عام ٢٠١٨/٢٠١٩ ان الشركه قامت بتنفيذ خطه شامله لتطوير انتاج الشركة من الاسمده وكذا الارتقاء بمستوى الجودة وهو نفس ما ورد بالموازنه المعروضه ورغم انه سبق لنا الشارة باستمرار المبالغة فى استهداف كمية انتاج السماد بنحو ٤٠ آلف طن للثلاث الأعوام السابق ولا تحقق الشركه فعليا متوسط نحو ٣٥ % من المستهدف فضلاً عن ان المحقق فعليا خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ نحو ٧٨٠٠ طن فقط بنسبة ٢٠ % من المستهدف ووجود مخزون فى ٢٠١٨/١٢/٣١ من إنتاج سنوات سابقه بنحو ١٤.٥الف طن لم يتم بيعهم الا ان الشركه استهدفت بالزياده انتاج وبيع ١٠٠ ألف طن وهو مايخالف الواقع تماما .	٤- تضع الشركة خطة إنتاجية لـ ٤٠ ألف طن من السماد لتوفر الأمونيا للانتاج لكن لظروف تقادم المصانع و وجود حيود في معدلات انتاج مقدمة المصانع المنتجة للامونيا كافية لمخطط البورس و من توصيات الجمعية العمومية التركيز علي المنتجات ذات الربحية أما بالنسبة للإنتاج المستهدف من انترات و السماد في موازنة ٢٠١٩/٢٠٢٠ فيتم تشغيل وحدة إنتاج الأمونيا بالمصنع الجديد للحصول علي ٣٠٠ طن/يوم أمونيا للمصنع القديم .
٥- استهدفت الشركة إنتاج وبيع كمية ٦٢٥٠ طن سبيكه فيرو سيلكون ٧٥% بنحو١٧٢ مليون جنيه وكذا ٢٠٠٠ طن غبار سليكا بنحو ٨ مليون جنية وتلاحظ بشان ذلك مايلى: ▪ صعوبة تحقيق الانتاج المستهدف من سبيكة الفيروسيلكون في ظل كثره توقفات الفرن رغم تشغيله من ٢٠١٦/٢ واجرائه لعمره جسيمه فى ٢٠١٨/٧ ومطلوب له عمره أخرى فى ٢٠١٨/١١ وتم تأجيلها مما يصعب معه تحقيق الانتاج المطلوب حيث أن أنتاج النصف الأول من العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ نحو ١١١٩ طن فقط بنسبة ١٥% من الانتاج المستهدف في العام الحالي.	٥- صعوبة تحقيق بيع سبيكة الفيروسيليكون و الغبار نظراً لوجود إغراق للأسواق المصرية من قبل الهند بأسعار متدنية وجودة منخفضة ولجأت الشركة للجهات الرقابية بالدولة للتحكم ومنع ذلك ، وارتفاع أسعار مدخلان الإنتاج وأيضا الوقود ، وسيتم عمل عمرة جسيمة للفرن مع بداية عام الموازنة وإنتاج الكميات المستهدفة وستقوم الشركة ببيع تلك الكميات المستهدفة بعام الموازنة .
٦- استهدفت الشركة تصدير ٢٠٠طن في من غبار السيلكا ونحو ٩٠٠ طن في الأعوام السابقة رغم ان ماتم تصديره منذ بدء الإنتاج في شهر فبراير ٢٠١٦ حتى تاريخه لا يتعدى ٦٠ طن على مدار ٣ سنوات .	٦- استهداف الشركة لتصدير غبار السيلكا خلال الثلاث سنوات نظراً للتأثر بركود سوق العقارات مما حدا انخفاض المشروعات المستهلكة للغبار و بالتالي خفض الطلب علي المنتج ،وأيضا هناك إغراق للأسواق المصرية من ذلك المنتج

تم تقدير قيمة مبيعات الفيروسيلكون بمشروع الموازنة بسعر الطن نحو ٢٧ ألف جنيه يتم تحديده وفق المكافئ لنسبة ٧٥% (حيث ان الدراسة التصميمية للفرن تفترض أن معظم الانتاج سبيكة ٧٣% فأكثر) الا أن أنتاج الفرن خلال العام المالي السابق والنصف الأول من العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ منه نحو ٨٤ %سبيكه من ٦٠الى ٦٨ % الأمر الذي يؤثر على المبيعات المستهدفه من ذلك المنتج .	٧- لا علاقة بين إنتاجية الشركة لنسب منخفضة أو مرتفعة و المكافئ الحسابي للنسب والذي يتم التعارف عليه لحساب البيع للمنتج و تحديد كمية المنتج المستهدفة بل انه إنتاجية الفرن وزيادة العمر الافتراضي للفرن.
ملاحظات اخرى: • ورد بتقرير الشركة انه تم إعداد قائمة الدخل الخاصة بالموازنة من خلال النموذج المالي المعد بواسطة المستشار المالي للشركه الذى سبق وان تم تقديمه للبنوك للحصول على قرض المشروع وتبين عدم صحة تلك الدراسه من الناحيه الضريبيه للاسباب الاتيه:- - عدم حساب بند الضريبة المؤجلة طوال سنوات الدراسة حتى ٢٠٢٩ . - احتساب ضريبة الدخل بصوره غير صحيحة حيث تم حسابها نسبه مئوية ٢٢.٥% من صافى الربح المحاسبي قبل الضريبة. - عدم تقدير الضريبة العقارية عن مباني المشروع.	قامت الشركة باحتساب الضريبة المؤجلة عند إعداد الموازنة التقديرية لعام٢٠١٩/٢٠٢٠ تم احتساب ضريبة الدخل بطريقه صحيحة. جارى المتابعة مع مديرية الضرائب العقارية بأسوان لمعاينة مباني المشروع على الطبيعة لتقدير الضريبة العقارية المستحقة وفقاً لإحكام القانون و الأسس الموضوعة في هذا الشأن.
• عدم تحديث الدراسة والتي تمت منذ أكثر من سنه و مراعاة أثار المستجدات من أسعار والتزامات .	جارى العمل على تحديث الدراسة المالية خلال الفترة القادمة وفقا لطلب البنوك الممولة لتعكس آخر المستجدات الخاصة بالتكلفة الإستثمارية للمشروع .
• طبقا للدراسة فان كل طن إنتاج أمونيا يستهلك بالمصنع الجديد ١٠٠٠ متر مكعب من الغاز اى نحو ٣٠٠٠ جنيه للطن غاز فقط في حين ان تكلفة أنتاج الطن للأمونيا بالموازنة والتي تدخل ضمن تكلفة للإنتاج لكل منتجات الشركة من سماد ونترات ويوريا بنحو ٢٢٠٦ جنيه للطن فقط وبالتالي عدم صحة تكلفة تلك المنتجات لمقارنتها بسعر البيع . ويتصل بذلك --- - استهدفت الشركة زيادة في سعر بيع السماد والنترات بنحو٤.٧ % ، ١٠% على التوالي عن السعر الفعلي في ٢٠١٨/١٢/٣١فى حين استهدفت تخفيض تكلفة الانتاج بنسبة ٤٣% ، ٣٨% على التوالي في ذات التاريخ – علما بان التكلفة الكلية لتلك المنتجات في عام الموازنة اقل من تكلفتها الصناعية فقط في ٢٠١٨/١٢/٣١ . - بلغت التكلفة التسويقية والاداريه لمنتج اليوريا عند مقارنة التكلفة بسعر البيع بنحو ١٢٨٤طن اى باجمالى نحو ٧٤٢ مليون جنيه في حين ان فائدة قرض البنوك الخاص بمشروع اليوريا نحو ٨٢٣ مليون جنيه .	تعتمد التكنولوجيا الحديثة المستخدمة لتشغيل المصنع الجديد علي إنتاج الأمونيا بإستخدام الغاز الطبيعي كمادة خام حيث تبلغ نسبة الغاز الطبيعى كمادة خام حوالى ٦٠ :٧٠% علي أن يتم إستخدام جزء من الغاز كطاقة محركة (وقود) لتوليد الكهرباء وتشغيل الأقسام المختلفة بالمصنع الجديد حوالى ٣٠:٤٠% من كمية الغاز المتاحة للمصنع الجديد بالإضافة إلى أنه تم تخصيص مبلغ ٣٥ مليون جنيه لتشغيل الغلايات بالمصنع القديم . --- ١- يعتبر كمية ٣٠٠ طن/يوم أمونيا المصدرة من وحدة الأمونيا من المصنع الجديد هي المصدر الأساسي في تخفيض التكلفة المستخدمة في أقسام السماد و الحامض لإنتاج السماد و نترات الأمونيوم مما يؤدي إلي تخفيض التكلفة الصناعية عن تكلفة الأمونيا المشتراه و أيضا تكلفة الأمونيا المنتجة من التحليل الكهربي بالمصنع القديم . ٢- تم تحمل المصنع القديم بنصيبه من التكلفة الخاصة بفائدة القرض تم توزيعها علي التكلفة التسويقية للسماد و النترات.
• نكرر التوصية بتقارير الإدارة عن الأعوام السابقة بتوزيع المصروفات المختلفة الخاصة بمشروع إعادة تأهيل مصانع كيما للعمل بالغاز الطبيعي على بنوده الرئيسية المتمثلة في الأصول غير الملموسة (حقوق المعرفة والرخص) – التصميم والأعمال الهندسية – الآلات والمعدات (التوريدات) – المباني (الأعمال المدنية) – التركيبات والأعمال الميكانيكية) إلا ان الشركة قامت بتوزيع بنود مصروفات المشروع على المباني والآلات فقط .	جارى جدولة الأصول وتوزيعها على مراكز تكلفة وبعد استلام المصنع سوف يتم توزيع الأصول الغير ملموسة والمصروفات الاخري

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب